

منظمة العمل العربية مكتب العمل العربي



الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل

كلمة السيد حافظ العموري وزير التكوين المهني والتشغيل

في افتتاح الندوة العربية حول: "هجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية لدعم فرص التشغيل"

تونس في 19-20-21نوفمبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

حضراتالسيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم في افتتاح هذه الندوة الهامة التي تنظمها منظمة العمل العربية التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية حول موضوع هجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية لدعم فرص التشغيل". وأود أن أتوجه بتحية اعتزاز وتقدير لهذه المنظمة على حرصها تنظيم هذه الندوة العربية بتونس وهي مناسبة متجددة يتم فيها تدارس موضوع الهجرة بمختلف مكوناته كما أود توجيه شكر خاص للمشاركين في أعمالهذه الندوة من ممثلين عن الدول العربية والمنظمات الدولية والجمعيات والخبراء ونرجو لكم إقامة طيبة ببلدكم تونس.

حضرات السيدات والسادة،

تمثل هذه التظاهرة،التي تلتئم في ظروف دولية وإقليمية دقيقة، فرصة للتباحث وتبادل الآراء حول الهجرة كعنصر تنمية وتضامن وجسر تفاهم بين الشعوب من جهة وكظاهرة عريقة وشاهد قوي على عمق علاقات الجوار التي تربط هذه الشعوب من جهة أخرى.

إن هجرة وتنقل القوى العاملة من البلد الأصلي إلى بلد آخر مستضيف هي ظاهرة ليست بالجديدة بل هي قديمة،عرفتها وستعرفها كل الشعوب بمختلف مناطق العالم عامة وبالمنطقة العربية بصفة خاصة وستستمر هذه الظاهرة مادام هناك فوارق وتباين على مستوى الموارد وفرص التشغيل بين الدول المرسلة للأيدي العاملة والدول المستضيفة لها.

وتتصدر قضايا الهجرة والتنقل والتنمية محاور التعاون المشتركوأصبحت من العناصر القارة على مستوى الحوارات رفيعة المستوى بين الدولالعربية فيما بينها من جهة وبين الدول العربية المرسلة لليد العاملة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

أما إقليمياً فقد أصبح الاتحاد الأوروبييولياهتماماً متنامياً بهذه الظاهرة وسبل التعامل معها، تجسد من خلال اعتماد مقاربة جديدة للهجرة والتنقل قائمة على الهجرة الانتقائية والتنمية المتضامنة ومقاومة الهجرة السرية وتأمين الحدود البحرية وإعادة إدماج المهاجرين.

ويمثل التعاون بين تونس ومختلف البلدان في مجال هجرة وتنقل الأيدي العاملة خيارا استراتيجيا ينبني على مزيد دعم الشراكة من أجل استقطاب وجهات جديدة توفر فرص عمل للكفاءات التونسية، وفي هذا السياق سعت تونس إلى إبرام اتفاقيات

ثنائية في مجال الهجرة المنظمة مع عدة دول من بينها فرنسا وسويسرا وألمانيا كدول أوروبية وقطر وليبيا كدول عربية.

وترتكز المقاربة التونسية على تسهيل الهجرة الشرعية والحد من الهجرة غير الشرعية باعتبار ما لهذه الأخيرة من عواقب سلبية على حياة المهاجرين إلى جانب أنها تجعل المهاجر غير الشرعي في حالة استغلال وعدم استقرار نفسي واجتماعي.

وفي هذا الإطار، تم إحداث موقع واب خاص بالتشغيل بالخارج على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ويحتوي هذا الموقع على قاعدة بيانات خاصة بالكفاءات التونسية الراغبة في الهجرة وعلى عروض الشغل الدولية المتوفرة.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما تم تسجيله منذ بداية الألفية من تحرك إيجابي لمنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والاتحاد الأوروبي والمنظمات العربية لدراسة ظاهرة الهجرة والتنقل ودعم القدرات المؤسساتية للبلدان المصدرة لليد العاملة لا يزال يحتاج إلى إيجاد صيغ عملية وتطبيقية تجعل من الهجرة قاسما مشتركا ومربحا لبلدان المنشأ وبلدان القبول في الآن نفسه.

إن هجرة اليد العاملة تعود بفوائد كثيرة على بلدان المنشأ وبلدان القبول على مستوى التنمية الاقتصادية وخلق التوازن في أسواق العمل فضلا عن العمال أنفسهم ولكنها لا تخلو من صعوباتقد يواجههاالمهاجر على غرار صعوبة الاندماج وعدم تسوية

الوضعيات القانونية المتعلقة بالشغل والإقامة والتغطية الاجتماعية والتجمع العائليإلى جانب تعرض المهاجر إلى حالات تمييز جنسى وعرقى .

حضرات السيدات والسادة،

إن تعبئة كفاءات المهاجرين وخاصة الشباب منهم من أجل التنمية فيبلدانهم الأصلية تكتسي أهمية بالغة خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تحوّلات حتّمت السعي إلى استغلال كافة الإمكانيات المتاحة للالتحاق بمصاف الدول المتقدمة كما أن التطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية ساهمت في ترسيخ علاقة الجاليات، وخصوصا الكفاءات منها، بدولها الأصلية وهو ما أفضى إلى بروز واقع جديد وطرح إشكاليات وجب تدارسها وإيجاد أنجع الحلول لها عبر العمل على تطوير برامج الإحاطة بالجالية ومراجعة التشريعات والاتفاقيات الدولية.

إن مساهمة المهاجرين في المجهود التنموي لبلدانهم الأصليةمن خلال كفاءاتهم المكتسبة في كافة المجالات لاسيما منها العلمية والتكنولوجية علاوة على تحويلاتهم المالية من شأنه أن يساهم في رفع التحديات التنموية التي تواجهها بلدان المنشأ ويستوجبمنا تدارك النقائص وتذليل العراقيل التي تقف أمام مساهمتهم في البناء والتأسيس في مختلف المجالات، وهو ما يتطلب إرساء علاقات ثقة قوامها الحوار المتواصل والإصغاء لمشاغلهم وتشجيعهم على الاستثمار بأوطانهم الأصلية. ويمكن في هذا الصدد الاستئناس بالتجارب الناجحة لبعض الدول فيمجال الهجرة

الدائرية على غرار الهند واليابان والصين الذين استطاعوا الاستفادة من التقدم التقني والتكنولوجي في أوروبا الغربية بفضل كفاءاتهم المهاجرة.

حضرات السيدات والسادة،

تعد هجرة العقول العربية للخارج وعدم عودتها من أخطر الآثار السلبية التي تتنج عن الهجرة باعتبارهاتمثل إهدار اللرأس المال البشرى الذي يكلف الدول أموالا طائلة مع عدم الاستفادة منه في عملية التنمية، وقد تنامت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلدان العربية ولتفشي البطالة في صفوف خريجي الجامعات ولغياب التخطيط الاستراتيجي الذي يمكن من تكوين مؤسسات اقتصادية متطورة قادرة على استيعابخريجي التعليم العالي إلى جانب عدم الاهتمام بالعنصر البشري،حيث حرصت معظم هذه الدول على إنتاج الموارد البشرية ولكنها لم تنجح في المحافظة عليها، ويتضح ذلك من خلال هجرة الكفاءات إلى الدول الغربية التي أصبحت تحتل مكاناً أساسياً في برامجها وسياستها الاقتصادية والتي تصب في مصلحتها.

لذلك، يتعين التعامل مع هذه الظاهرة، بحيث لا يؤدى مثل هذا الاستنزاف إلى الإضرار بمجتمعاتناواقتصادياتنا. ويمكن في هذا السياق، طرح أفكار غير تقليدية لمعالجة الآثار السلبية لهذه الظاهرة مثل برامج الهجرة الدائرية لهذه الكفاءات، بما يساهم في نقل التكنولوجيا وتعزيز البحث العلمي والتطوير.

حضرات السيدات والسادة،

إن من أهم الرهانات التي تواجه جل الدول العربية اليوم هو رهان التقليص من بطالة الشبابوخاصة مناصحاب الشهادات العليا الذي يبقى التحدي الأكبرفي ظل اقتصاديات عربية مبنية على ديناميكية بعض القطاعات التي تتأثر بسرعة بالتقلبات على المستوى الداخلي والعالمي كالسياحة والصناعات التحويلية والنسيج، ولإيجاد حلول لهذه الظاهرة فإنه يستوجب تطوير الأنشطة الاقتصادية ومناهج التكوين المهني والتعليم العالييما يتماشى مععروضالشغل على المستوى الوطنيوالخارجي في ظل التطور المستمرلعالم الإنتاج ولخريطة المهن التي تشهد تجددا متسارعا بالاقتصاديات المتطورة.

وبالرغم من اختلاف النظم داخل الدول العربية فإن التحديات الاقتصادية وبالرغم من اختلاف النظم داخل الدول العربية فإن التحديات الاقتصادي والاجتماعية التي كانت نتيجة لميراث اقتصادي مليء بالإخلالات الهيكلية وعجز في الموازنات وتفاقم المديونية والفساد وقلة الاستثمار، وهو ما يستوجب إيجاد حلول مشتركة تمكن من تسهيل تنقل العمال للاستفادة من مواطن العمل المتوفرة بمختلف الأقطار العربية والإقليمية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المواضيع التي ستتطرق إليها هذه الندوة هي في غاية الأهمية باعتبار أن الهجرة والتنقل في حوض المتوسط تهم أعداد كبيرة من المواطنين لهم العديد من الانشغالات تتطلب حلولا توافقية لحماية حقوقهم وأسرهم. وفي ظل التغيرات التي تشهدها جاليات الدول العربية بأوروبا على الصعيدين الديمغرافي والمهني، فقد بات من الضروري التعامل معها بواقعية وإيجاد حلول ناجعة لها من خلال توحيد المواقفالعربية ووضع استراتيجية شاملة حول الهجرة والتنقل.

ومن بين التحديات التي تواجه المهاجريننحو الاتحاد الأوروبي والتي تتطلب تنسيقا موحدا بين الدول العربية المعنية، نذكر بالخصوصتركيز الاتحاد الأوروبيعلى مكافحة الهجرة السرية باعتماد المعالجة الأمنية والتشجيع على إعادة الإدماج والعودة التطوعية للبلدان الأصلية وصعوبة التقل داخل الفضاء الأوروبي للعمل والإقامة وضعف مشاركة المهاجرين في الحياة العامة وهو ما يتطلب، كما سلف بسطه، التنسيق المشترك بين بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط لحماية حقوق المهاجرين.

حضرات السيدات والسادة،

تعد هذه الندوة فرصة لتبادل وجهات النظر فيما بين الدول العربية للاستفادة من التجارب الناجحة بشأن معالجة قضايا الهجرة والتنقل والنهوض بأوضاع المهاجرين

في ظل ما يمر به الوطن العربي في المرحلة الراهنة من فترة انتقالية نتيجة للثورات التي اندلعت في أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011 والتي أطاحت بعدة أنظمة دكتاتورية وذلك نتيجة الفساد المؤسساتي والركود الاقتصادي وتفشي البطالة والتضييق على الحريات.وقد كانت لهذه الثورات تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على جل المجالات بما في ذلك الهجرةبمختلف أصنافها التي شهدت حراك ونشاط غير مسبوق داخل الدول العربية وعلى المستوى الإقليمي.

حضراتالسيدات والسادة،

إن للهجرة أهمية على المستوى الثقافي، بحيث تساهم في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب لا سيما في ضوء ما تشهده مجتمعات الدول الأعضاء في الاتحاد من ظواهر سلبية عديدة تنامت في السنوات الأخيرة، تجاه المهاجرين وخاصة العرب منهم، الأمر الذي يتطلب تكثيف الحوار بين الجانبيين ومحاربة التمييز والعنصرية وحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم ومن ثم أهمية وتوظيف الأدوات الإعلامية في تغيير المفاهيم والصور الخاطئة عن المهاجر.

وبذلك، يمكن للهجرة أن تمثل ظاهرة صحية ومصدرا للإثراء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الأطراف ويجب تناولها كمنهج شامل يعالج كافة

أبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ولا يكون فيها التركيز على بعد واحد وهو البعد الأمنى.

وفي ختام كلمتي، إنني على ثقة أن هذه الندوة الهامة ببرامجها الثرية سوف تطلعنا على التجارب الناجحة في مجال الهجرة والتنقل وتختم بتوصيات ومقترحات عملية تسهم في بلورة مواقف مشتركة في مجال الهجرة والتنقل وتمكن دولنا من التعامل بنجاعة مع الاتحاد الأوروبي الذي يتميز بأولويات واهتمامات في هذا الشأن تختلف عن أولوياتنا واهتماماتنا.

وأود أن أعرب لكم عن خالص التمنيات بالتوفيق والنجاح وأن تتحقق الأهداف المرجوة من عقد هذه الندوة الهامة وأن تفضي إلى توصيات محددة وعملية تسهم في بلورة استراتيجية شاملة ومتناسقة حول الهجرة والتنقل قائمة على ثوابت مشتركة واعتماد مقاربة تقوم على ترابط المصالح تجعل من الهجرة أداة تتمية وجسر تواصل وتفاهم بين الدول.

مع تمنياتي لكم بالتوفيق ولندوتكمبالنجاح

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته